المبحث الرابع: النص محققا

هذه رسالة فيما يتعلق بمدخول "الباء": بعد مادة الاختصاص، وفي حل البيتين المشهورين وهما:

و "الباء" بعد الاختصاص...إلخ

لوحيد دهره، وفريد عصره، الفاضل، الكامل، شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي _حفظه الله تعالى _
آمين بجاه سيد المرسلين، صلى الله عليه وسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

اختصاصك بالحمد الحقيقي لا نزاع فيه يا حق يا مبين، واختصاصك الحبيب الأعظم بما خصصته به قد أوجب الشكر على العالمين، صلى الله _تعالى وسلم عليــه_ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فقد وقع في مادة الاختصاص [١] نزاع من حيث إن ما تتعدى إليه بـ"الباء"[٢] هل هو المقصور [٣]، أو المقصور عليه؟ فأردت بيان ذلك وما يتعلق به في هذه الرسالة [ليتضح معنى البيتين المشهورين وهما:

و"الباء" بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد ذكره الحبر الهمام السيد [٤]

فتعلم مبنى قول بعضهم: الصواب أن يقول الناظم: ذكره "السعد"[٥] وقول بعضهم: أي والسعد، ففيه اكتفاء.

---

[١] راجع: معنى كلمة التخصيص والاختصاص في ص ٣٨٨ و٢٥٥ جـ١ من ابن السبكي، ودخول "الباء" بعدها على المقصور وعند السيد على المقصور عليه في ص٣٨٦ جـ١ الدسوقي و١١٠ جـ٢

(٢) – حرف مختص بالاسم، ملازم لعمل الجر، وهي ضربان: زائدة وغير زائدة، فأما غير الزائدة فقد ذكر النحويون لها ثلاثة عشر معنى" حسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص١٠٢

(٣) راجع في القصر: ص٢٥٢–٢٧٤ من الدلائل وص١٢٥ وما بعدها من المفتاح.

(٤) البيتان للأجهوري قال الصاوي " "الباء" دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ، وَهَذَا خِلَافُ الْغَالِبِ كَمَا قَالَ الْأُجْهُورِيُّ:

وَبَاءُ الِاخْتِصَاصِ فِيهِ يَكْثُرُ ... دُخُولُهَا عَلَى الَّذِي قَدْ قَصَرُوا

وَعَكْسُهُ مُسْتَعْمَلٌ وَجَيِّدٌ ... قَدْ قَالَهُ الْحَبْرُ الْهُمَامُ السَّيِّدُ"

انظر: بلغة السالك لأقرب المسالك، المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ) (١\١١١): أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى:١٢٤١ هـ: دار المعارف.

[٥] مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس. كانت في لسانه لكنة، من كتبه (تهذيب المنطق –ط) و (المطول –ط) في البلاغة،

[فأقول][١]وبالله التوفيق: قال (سم) [٢]: دخول "الباء" _ يعني بعد مادة الاختصاص على المقصور_ قال السعد: إنه غالب الاستعمال في الاصطلاح.

وخالف السيد [٣] فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه [٤]، وباتفاقهما جواز الأمرين لغة، والنزاع في الغالب في الاصطلاح. اهـ

والمراد بـ "(الغالب في) [٥] الاصطلاح" في كلامه، وفيما يأتي: العرف العام، وإن كان الاصطلاح اصطلاحا هو: العرف الخاص؛ وذلك لأن العرف الخاص غير مختص بذلك بالنسبة للعرف العام.

و (المختصر –ط) اختصر به شرح تلخيص المفتاح، و (مقاصد الطالبين –ط) في الكلام، و (شرح مقاصد الطالبين –ط) و (النعم السوابغ –ط) في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، و (إرشاد الهادي –خ) نحو، و (شرح العقائد النسفية –ط) و (حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب –ط) في الأصول، و (التلويح إلى كشف غوامض التنقيح –ط) و (شرح التصريف –ط) في الصرف، وهو أول ما صنّف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة" انظر الأعلام(٧\٢١٩).

[١] ما بين القوسين سقط من(أ).

[٢] (سم)من اختصارات الشافعية ويقصد به: ابن قاسم العبادي أحمد بن قاسم الصباغ، شهاب الدين العبادي، فقيه شافعي، له عدة مصنفات معتمدة عند المتأخرين، طبع منها: الآيات البينات، حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، وشرحان صغير وكبير على ورقات الجويني، وحاشية على تحفة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر، في فقه الشافعية، وحاشية على شرح البهجة الكبير لشيخ الإسلام زكريا، وله مما لم يطبع حاشية على شرح المنهج لشيخ الإسلام زكريا. (راجع: معجم المطبوعات (٢٠٧/١)، والأعلام ١(/١٩٨).

[٣] علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩هـ فرَّ الجرجاني إلى سمرقن،. ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي. وله نحو خمسين مصنفا، منها " التعريفات –ط " و " شرح مواقف الإيجي –ط " و " شرح كتاب الجغميني " في الهيئة، و " مقاليد العلوم –خ " و " تحقيق الكليات –خ " و " شرح السراجية –ط " في الفرائض، و " الكبرى والصغرى في المنطق –ط " و " الحواشي على المطول للتفتازاني –ط " و " مراتب الموجودات –خ " رسالة، ورسالة في " تقسيم العلوم –خ ". و " رسالة في فن أصول الحديث –ط " و " شرح التذكرة للطوسي –خ " في الهيئة، و " شرح الملخص –خ "، و " حاشية على الكشاف –خ " إلى آية " إن الله لا يستحيي " في القرويين" انظر: الأعلام (٧\٥): خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر –أيار / مايو ٢٠٠٢م.

[٤] ونص كلام الجرجاني" إن كانت داخلة على المقصور عليه كما هو أصل اللغة فالمعنى أن استعمالهما في القرآن أكثر"انظر: الحاشية على الكشاف، الشريف الجرجاني، ص ٣٠بدون بيانات.

[٥] سقط من (أ).

وناقش يس[١](سم)بما حاصله بإيضاح: أن الذي في حواشي الكشاف[٢] "للسيد" وحواشي المطول[٣] له، أن دخولها على المقصور أكثر في الاستعمال بناء على أن تخصيص الجود "بزيد" _مثلا_ في قوة تمييز زيد به عن نظائره، أو انفراده به؛ فاستعمل التخصيص فيه على طريق المجاز ،واشتهر حتى صار كأنه حقيقة فيه، أو بطريق التضمين، فقيل: على كلٍ خصصت زيدا بالجود، وإن كان التخصيص يقتضي _بحسب مفهومه الأصلي_ دخولها على المقصور عليه، فيقال: اختص الجود بزيد؛ أي صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزه إلى غيره، وهذا عربي جيد، إلا أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بينا[٤]. اهـ.

فأفاد ذلك أنهما متفقان على أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور، وأن كلام السيد يفيد أن الجائز لغة على وجه الحقيقة [هو دخولها على القصور عليه وإن كان قوله وهذا عربي جيد يوهم أن في العربية خلافه على وجه الحقيقة][٥] فغرضه منه بيان أنه لم يهجر في

---

(١) "ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي، الشافعي، الشهير بالعليمي. نحوي، بياني، متكلم. ولد بحمص، ونشأ بها، وتوفي بمصر، من آثاره: حاشية على شرح ألفية ابن مالك في النحو، شرح لامية ابن الوردي، حاشية على شرح عصام الدين الاسفراييني على السمرقندية في البلاغة، حاشية على شرح السنوسي في التوحيد، وحاشية على شرح القطر للفاكهي في النحو (خ) فهرس مخطوطات الظاهرية (ط)" المحبي: خلاصة الاثر ٤: ٤٩١، ٤٩٢، فهرست الخديوية ٢: ٢٠، ٤، ٤٧، ٣٣، ٣٤" انظر: معجم المؤلفين(١٣\١٧٧): عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٨) هـ: مكتبة المثنى –بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) من أوسع كتب التفسير حظاً وأكثرها رواجاً، لم يصنف مثله قبله كما قال ابن خلكان، قال السيوطي في (نواهد الأبكار) عند حديثه عن أصحاب النظر في وجوه إعجاز القرآن: (وصاحب الكشاف هو سلطان هذه الطريقة، فلذا طار كتابه في أقصى المشرق والمغرب). ألفه في مكة سنة (٥٢٦هـ) لأميرها: ابن وهاس الحسني، ونعت هذه النسخة بالنسخة الحرمية المباركة المتمسح بها، المحقوقة أن تستنزل بها بركات السماء، ويستمطر بها في السنة الشهباء" انظر (منهج الزمخشري في تفسير القرآن، ص٧٦) د. مصطفى الصاوي الجويني

(٣) المطول: شرح تلخيص مفتاح العلوم، من الكتب الأساسية في البلاغة للسكاكي، غير أن تلخيصه للخطيب القزويني لفت الأنظار عن الأصل، فاهتم العلماء بشرح التلخيص، ومما يدل على ذلك؛ كون التفتازاني شرحه شرحين .وقد أثبت كتاب التلخيص أولا في نحو مئة صفحة، ثم "المطول" وهو شرح مختصر بين الإيجاز والتطويل، أتم فيه الشواهد المجزأة وضرب الأمثلة، وأعرب بعض المواضيع المشكلة، وشرح التعريفات.

(٤) في (أ) بين.

(٥) ما بين القوسين سقط من (ب)

الاصطلاح، وأنه غير رديء عند أهله، وظاهر اقتصار يس في المناقشة _على ما ذكر_ تسليم أن السعد يقول: إنها تدخل لغة على كلٍ مع كون التخصيص على حقيقته، فيكون دخولها في الاصطلاح بكثرة على المقصور بطريق الحقيقة عند السعد، وبطريق المجاز أو التضمين عند السيد. (١)

وقد حمل السيد _قدس الله_ سره كلام السعد رحمه الله تعالى في المطول على ما نقله عنه يس.

وعبارة المطول [بعد أن جعل "الباء" داخلة على المقصور في قول المصرح: وأما فصله يعني المسند إليه فلتخصيصه بالمسند](٢).

فإن قلت: الذي يسبق إلى الفهم من تخصيص المسند إليه بالمسند هو قصره على المسند؛ لأن معناه جعل المسند إليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره. قلت: نعم، ولكن غالب استعماله

(١) والباء داخلة على المقصور؛ لأنّ الاختصاص والتخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الأصلي دخول "الباء"على المقصور عليه كقوله مخصوص بالمعبود الحق، وهذا عربي كثير إلا أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور، ووجهه استعمال مادة التخصيص في معنى التمييز أو التميز لكون تخصيص شيء بآخر في قوّة تمييز الآخر به أو تميز به، وقد تبع في الشريف قدّس سرّه كما حققه في حواشيه على المطوّل حيث قال معنى نخصك بالعبادة نميزك، ونفردك من بين المعبودين فتكون العبادة مقصورة عليه تعالى...وكذا قوله تعالى: {يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاء} [سورة آل عمران الآية: ٧٤] وبالجملة تخصيص شيء بآخر في قوّة تمييز الآخر، وأمّا أن يجعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه، وأمّا أن يجعل من باب التضمين، فيلاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة المضمن، ويقدر للمضمن فيه أخرى فيقال ونخصك بالعبادة مثلاً نميزك بها مخصصين إياها لك (وههنا بحثان (: الأوّل أنّ المصرّح به في كتب اللغة أنّ "الباء" تدخل على المقصور قال في الأساس خصه بكذا فاختص به، وفي مفردات الراغب: التخصيص تفرّد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة، وكذا قال الجوهري خصه بالشيء فاتفقوا كلهم على تفسيره بالتفرّد والتميز وعلى إدخال "الباء" على المقصور، وهو الوارد في القرآن المجيد كقوله تعالى: {يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاء} [آل عمران: ٧٤] فما الداع إلى ارتكاب التجوّز والتضمين مع ما في الثاني من التكلّف المخالف للمعهود"انظر: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الراضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي(١\١١١) شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)دار النشر:دار صادر – بيروت.

(٢) ما بين القوسين سقط من (أ).

في الاصطلاح على أن يكون على أن يكون المقصور هو المذكور بعد "الباء" على طريقة قولهم: خصصت فلانا بالذكر، إذا ذكرته دون غيره، وجعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر.

فكان المعنى: جعل هذا المسند إليه _من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند، وهذا معنى قصر المسند عليه، ألا ترى في قولهم في {إياك نعبد}: معناه: نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك. اهـ.

قال قدس الله سره [ما حاصله مع نوع إيضاح] [١]: قوله: فإن قلت: إلى آخره. محصله أن الذي يسبق إلى الفهم بحسب الوضع ويتبادر إليه هو كون "الباء" داخلة على المقصور عليه، عكس ما صنعته في حل عبارة المصرح، وقوله: قلت: نعم، أي: مسلَّم كون "الباء" تدخل على المقصور عليه بحسب الوضع، ولكن لم يبق التخصيص هنا على معناه وحقيقته؛ بل المراد به التمييز والإفراد_ مجازا مرسلا_ من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، واشتهر ذلك في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه، أو تضمينا ملاحظا فيه المعنيان؛ فتكون "الباء" داخلة على المقصور، وهذا الاستعمال هو الغالب في العرف.

وبالجملة تخصيص شيء كـ "الجود" بآخر كـ "زيد" في قوة تمييز الآخر وهو "زيد" به، أي: بالشيء وهو "الجود" اهـ.

ولم يرتض ذلك عبد الحكيم [٢] وقال ما محصله: إن معنى جواب الشارح أن: محل دخول "الباء" على المقصور عليه، إذا كانت "الباء" للتعدية [١] متعلقة بالتخصيص.

---

(١) ما بين القوسين سقط من (أ).

[٢] عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي: فاضل، من أهل سيالكوت التابعة للاهور، بالهند. اتصل بالسطان (شاهجان) فأكرمه وأنعم عليه بضياع كانت تكفيه مؤنة السعي للعيش.له تآليف، منها (عقائد السيالكوتي –ط) و (حاشية على تفسير البيضاوي –ط) لم تكمل، و (زبدة الأفكار –ط) حاشية على شرح العقائد النسفية، و (حاشية على الجرجاني –ط) في المنطق، و (حاشية على القطب، على الشمسية –ط) منطق، و (حاشية على المطول –ط) بلاغة، و (حاشية على شرح تصريف العزي للسعد) ... وأولع بجمع الكتب، فكانت له خزانة نفيسة أهديت بعد وفاته إلى مكتبة الأوقاف العامة، باسمه، وفيها ١٥٢٤ كتابا، منها ١٥٩ مخطوطا. وله (مجموعة الحاشي –خ) بخطه، و (عمدة الكتاب –خ) في أوقاف بغداد، رسالة في فن الوراقة القديم، و (تذكرة أولي الألباب) في النحو (١).انظر:

وأما إذا كانت للسببية [٢]، أو الآلة [٣]، والتخصيص منزل منزلة اللازم، فتكون داخلة على المقصور، و"الباء" هنا يصح فيها الأمران بناء على الاعتبارين.

وعبارة "عبد الحكيم" بإيضاح قوله: وجعلته من بين الأشخاص... إلخ، عبارته صريحة في: أن التخصيص بمعناه، أي: جعل الشيء مختصا، أي: مقصورا عليه غيره، لكن "الباء" ليست صلة له حتى يصير الأول[٤] مختصا، أي: مقصورا، والثاني مختصا به، أي: مقصورا عليه، بل هي "باء" السببية أو الآلة، ويلزم من كونها للسببية أو الآلة كون مدخولها مختصا، أي: مقصورا لأجل أن يصر سببا أو آلة لتخصيص الشيء الأول، وحينئذ فالتخصيص منزل منزلة غير المتعدي أصلا لا بنفسه ولا بواسطة، والمقصور هو ما دخلت عليه "باء" السببية أو الآلة، فهذا المعنى مستفاد من جعل "الباء" للسببية أو الآلة.

وخلاصة كلام "السيد" أن هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص مجازا عن التمييز لكونه لازما له، أومن تضمين معنى الامتياز فيه، وفي كلا التوجيهين تكلف.

الأعلام(٣\٢٨٣) خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ): دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر -أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

(١) «وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، احترازًا من التعدية بالمعنى الآخر، فإنهم يطلقونها على توصيل العامل إلى المعمول بواسطة الحرف، وهي بهذا المعنى لا خصوصية لها بالباء، بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزائدة. وقال ابن مالك في ضابطها: هي الداخلة بعد الفعل اللازم، قائمة مقام الهمزة في إيصالها إلى المفعول. واعترضه أبو حيان بأنها قد وردت مع المتعدي في قولهم: صككت الحجر بالحجر، ودفعت بعض الناس ببعض». الدماميني:(١/٢١٤-٢١٥)

(٢) هي فرع الاستعانة. الرضى:(٢/٣٠٥). وفي المقتضب «وأما الاستعانة فقولك: كتبت بالقلم، وعمل النجار بالقدوم». المقتضب (١/٣٩).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) «هي الداخلة على آلة الفعل، نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم. وأسقط ابن مالك الاستعانة وأدرجها في السببية، قال: لأن مثل هذه "الباء" واقعة في القرآن، ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الأفعال المسندة إلى الله تعالى، وجعل ضابط "باء" السببية أن يصح إسناد معداها إلى مصحوبها مجازًا؛ كما يقال: كتب القلم، وأخرج الماء الثمر. وأثبت "باء" التعليل ومثل لها بنحو {ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل} والضابط السابق صادق على هذا، ألا ترى أن اتخاذ العجل سبب ظلمهم أنفسهم، ويصح إسناد الفعل إلى السبب مجازًا، فكان حقه أن يسقط هذا المعنى لاندراج أمثلته تحت السببية». الدماميني(١/٢١٦).

أما الأول: فلأن المجاز يحتاج إلى القرينة، وادعاء أنه: مجاز مشهور، _ حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة إلى قرينة_ مما لا دليل عليه.

(الثاني) [١] والتضمين يحتاج إلى قرينة لفظية على اعتبار المضمن، كما صرح به الشارح في شرح الكشاف.

وبما ذكرنا ظهر أن ما ذكره الناظرون من أن: عبارة الشارح ليست صريحة في إفادة ما قصده، فلو قال: متميزا بأن يثبت له المسند، لكان (أظهر) [٢] خروج عن مذاق الشارح. انتهى

وقوله: خروج عن مذاق الشارح، أي: أن الناظرين لم يتأملوا كلام الشارح أدنى تأمل؛ لأن ما قالوه من: أنه لو قال: متميزا بأن يثبت له المسند لكان أن أظهر، إنما يصح لو كان الشارح قائلا بأن التخصيص ليس باقيا على معناه، مع أن كلامه صريح في بقائه على معناه، لكن لا يخفى بعد كون "الباء" للسببية أو الآلة، على أن كلامه فيه نظر، فإن دعواه عدم القرينة يرد عليه أن المتبادر أن "الباء" للتعدية، وما ذكره يحتاج إلى قرينة مانعة من ذلك، وهذا ظاهر لا شبهة فيه عند المنصف، والقرينة المانعة من ذلك هي قرينة التجوز، ودعوى أن هنا قرينة معينة لجعل "الباء" للسببية أو الآلة لا يكاد يثبتها _على ما يظهر لي_، واعتبار خصوص القرينة اللفظية في التضمين مما لا وجه له، فلا مانع من كونه قد رجع عنه هنا.

على أن "باء" السببية هي الداخلة على الحامل على الفعل، و"باء" الآلة هي الواسطة بين الفاعل ومن فعله، ولا معنى لكون المسند _مثلا_ حاملا على التخصيص؛ أي: على جعل الشيء _الذي هو المسند إليه مثلا_ مختصا، أي: مقصورا عليه غيره _الذي هو المسند_، ولا لكون المسند واسطة بين التخصيص، أي: جعل الشيء الذي هو المسند إليه مختصا، أي: مقصورا عليه غيره _الذي هو المسند_ وبين من فعله. ثم لا يخفى عليك ما في قوله: ويلزم من كونها للسببية إلى آخره. فتدبر!

(١) سقطت من (أ).

(٢) سقطت من (أ).

ويمكن أن يكون معنى عبارته في "المطول" لا يخالف ما نقله عنه "ابن قاسم"[١] بجعل قوله: لأن معناه جعل المسند إليه، أي: لأن معناه المتبادر، فلا ينافي أن المعنى الآخر معنى حقيقي لغة.

وفي حاشية العلامة "الحفني"[٢] على شرح "السمرقندي" لرسالة "الوضع" أن التخصيص له في اللغة معنيان: الانفراد؛ وعليه تدخل عليه "الباء" على المقصور، وعدم الشمول لشيئين فأكثر؛ وعليه تدخل "الباء" على المقصور عليه، ثم نقل ما يفيد خلاف ذلك، لكن كلامه لا يخلو عن شيء فتركته.

فإن قيل: كيف يقع الخلاف بين السعد والسيد في الكثرة [٣] في الاصطلاح على ما نقله ابن قاسم [٤] عنهما؟ _والاصطلاح مما يمكن الرجوع إليه فينظر حاله_؛ فهلا نظر كل منهما وقال بالواقع؟ فالجواب: أنه لا مانع من أن كلا منهما قد نظر، فأداه نظره إلى خلاف ما أدى هو صاحبه إليه، فافهم.

ثم إذا علمت جميع ما تقدم، علمت معنى البيتين المشهورين، وعلمت مبنى قول بعضهم: صوابه ذكره السعد، وقول بعضهم: أي: والسعد أيضا، فعلى ما ذكره قدس سره في حواشي الكشاف والمطول [٥]، وعلى أن السعد موافق له يكون المعنى {و"الباء"} المعدية {بعد} مادة {الاختصاص

(١) في (أ) سم.

(٢) محمَّد بن سالم بن أحمد الحفني (أو الحفناوي) شمس الدين: فقيه شافعيّ، من علماء العربية. ولد بحفنة (من أعمال بلبيس بمصر) وتعلم في الأزهر، وتولى التدريس فيه، وتوفي بالقاهرة. ومن كتبه (الثمرة البهية في أسماء الصحابة البدرية –خ) و (حاشية على شرح الأشموني –خ) نحو، و (أنفس نفائس الدرر –ط) حاشية على شرح الهمزية لابن حجر الهيتمي، و (فرائد عوائد جبرية –خ) حاشية في الحساب، و(حاشية على شرح رسالة العضد للسعد –خ) و (ثبت –خ) و (حاشية على الجامع الصغير للسيوطي –ط) جزان، و (رسالة في التقليد في الفروع –خ) (١)."انظر: الأعلام(١٣٥\٦) خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ): دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر –أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

(٣) في (أ) الكثير.

(٤) في (أ) ابن قاسم.

(٥) سقطت من(ب)

يكثر} في العرف العام {دخولها على الذي قد قصروا} لتضمين مادة الاختصاص [١] معنى التمييز أو الانفراد، أو استعمالها فيه وحده مجازا من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم.

واشتهر حتى صار كأنه حقيقة كقوله تعالى: {يختص برحمته من يشاء} {وعكسه} أي: خلاف الدخول المذكور، يعني: دخولها على المقصور عليه، على أصل اللغة باتفاق {مستعمل}. في العرف العام لم يهجر فيه. {وجيد} عند أهله ليس رديئا {ذكره} أي: جميع ما ذكر في "حواشي المطول" مقررا به كلام "السعد" وفي حواشي الكشاف. {الحبر} (بفتح الحاء على ما هو الجاري على الألسنة، والمسموع من المشايخ)، وبكسرها على ما هو الكثير لغة، ففي القاموس: الحِبر بالكسر: النقش، وموضعه المحبرة بالفتح لا بالكسر، وغلط "الجوهري"[٢] وحكي "محبرة"[٣] بالضم

(١) في (أ) التخصيص.

[٢] إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر: أول من حاول (الطيران) ومات في سبيله. لغويّ من الأئمة، وخطه يذكر مع خط ابن مقلة. أشهر كتبه (الصحاح) مجلدان. وله كتاب في (العروض) ومقدمته في (النحو) أصله من فاراب، ودخل العراق صغيرا، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور. وصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره، ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أسبق إليه وسأطير الساعة، فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه، فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانه اختراعه، فسقط إلى الأرض قتيلا" الأعلام (١١\٣١٣)

[٣] وهذا نص كلام الجوهري" [حبر] الحِبْرُ: الذي يكتب به، وموضعه المِحْبَرَةُ بالكسر. والحبر أيضاً: الأثَر، والجمع حُبورٌ، عن يعقوب. يقال: به حُبورٌ، أي آثارٌ. وقد أَحْبَرَ به أي ترك به أثرا. وأنشد: لقد أشمتت بي أهل فَيْدٍ وغادرَتْ * بجسميَ حِبْراً بنتُ مَصَّانَ بادِيا –وفي الحديث: " يخرج رجلٌ من النار قد ذهب حِبْرُهُ وسِبْرُهُ "، قال الفراء: أي لونه وهيئته، من قولهم: جاءت الإبل حسنة الاحبار والاسبار. وقال الأصمعي هو الجمال والبَهاء وأثر النَعْمة. يقال: فلانٌ حسن الحِبْرِ والسِبْرِ، إذا كان جميلاً حسَنَ الهيئة. قال ابن أحمر لبسنا حِبْرَهُ حتَّى اقْتُضِينا * لآجالٍ وأعمالٍ قضينا –ويقال أيضا: فلان حسن الحبر والسبر، بالفتح. وهذا كأنه مصدر قولك: حبرته حبرا، إذا حسنته. والاول اسم. وتحبير الخط والشعر وغيرهما: تحسينه. قال الاصمعي: وكان يقال لطفيل الغنوي في الجاهلية محبرا، لأنه كان يحسن الشعر. والحبر أيضا: الحبور، وهو السرور. يقال: حَبَرَهُ يَحْبُرُهُ بالضم حَبْراً وحَبْرَةً. وقال الله تعالى:

(فهم في رَوْضَةٍ يُحْبَرونَ) *، أي يُنعّمون ويكرَّمون ويسرّون. ورجل يَحْبورٌ: يَفْعولٌ من الحُبور. والحِبْرُ والحَبْرُ: واحد أحبار اليهود. وبالسكر أفصح، لأنه يجمع على أفعال دون الفعول. قال الفراء: هو حبر بالكسر، يقال ذلك للعالم وإنما قيل كعب الحبر لمكان هذا الحبر الذي يكتب به. قال: وذلك أنه كان صاحب كتب. قال الاصمعي: لا أدرى هو الحبر أو الحبر، للرجل العالم؟ وقال أبو عبيد: والذي عندي أنه الحَبْرُ بالفتح، ومعناه العالم بِتَحْبيرِ الكلام والعلم وتحسينه. قال: وهكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح. والحبار: الاثر. قال الراجز: لا تملأ الدَلْوَ وعَرِّقْ

كـ "مقبرة" وقد تشدد الراء، وبائعه "الحِبْرِيُّ" لا "الحَبَّارُ" والعالم أو الصالح، ويفتح فيهما، جمعه "أَحْبَار" و"حُبُور" اهـ. المقصود منه، فالمراد به هنا أخذا من المقام كثير العلم، وهو أنسب، وعظيم الصلاح. ويصح على الكسر أن يكون قد شبهه بالنفس بجامع أن: كلا عظيم النفع معد لحفظ الأحكام، عمدة في إيصالها إلى أذهان الأنام. {الهمام} مما يطلق عليه لغة الملك العظيم الهمة، والسيد الشجاع السخي، والأسد، ففي القاموس: والهمام: كغراب، وشرع في بيان معانيه إلى أن قال: والملك العظيم الهمة، والسيد الشجاع السخي، خاص بالرجال كالهَمْهَام، جمعه ككتاب، والأسد اهـ [١] المقصود منه.

فالمراد به هنا: أخذا من المقام ذو المرتبة العالية من [٢] العلماء، والهمة السامية فيما يعنيه الأذكياء، أو ذو المرتبة العالية (بين العلماء) [٣] مع الحماية السامية من غلبة أهل الجدال والأهواء، والإفاضة الدائمة مما تحويه خزانة الأذكياء، أو صاحب الظفر بأهل النزاع، والدفع للخصوم وشدة الامتناع. {السيد} قدس سره، أي: وذكره السعد أيضا، أما على ما قاله _قدس سره_ فيما ذكر مع الجري على أن السعد – رحمه الله تعالى – مخالف له. فالمعنى ذكره السيد دون السعد، وإن زعم السيد أن السعد موافق له فيه، فإن لم نبن على ما قاله السيد أصلا، وجرينا على

فيها * ألا ترى حبار من يسقيها –وقال حميد بن ثور الأرقط: ولم يقلب أرضها البيطار * ولا لحبلية بها حبار –قال يعقوب: الجمع الحَبارَاتُ. والحَبِيرُ: لُغام البيعر. والحبير: الحساب. وثوب حبير، أي جديد. وأرضٌ مِحْبارٌ: سريعة النبات حسنته.

انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية(٢\٦٢١): أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

[١] ونص القاموس" والهُمامُ، كغُرابٍ: ما ذابَ منه، ومن الثَّلْجِ: ما سالَ من مائِهِ، والمِلِكُ العظيمُ الهِمَّةِ، والسَّيِّد الشُّجاعُ السَّخِيُّ، خاصٌّ بالرجالِ، كالهَمْهامِ ج: ككِتابٍ" القاموس المحيط (١\١١٧١: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ -٢٠٠٥ م.

[٢] في (أ) بين.

[٣] سقطت من (ب).

ما فهمه "عبد الحكيم" في عبارة "المطول" قلنا: الصواب أن يقول: ذكره السعد؛ فإن المعنى المناسب لما ذكره السعد بناء على ذلك {والباء} لا بقيد كونها "باء" التعدية أو غير ذلك {بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصروا} مع كون الاختصاص على حقيقته، وجعل "الباء" للسببية أو الآلة، وتنزيل الاختصاص المتعدي منزلة اللازم.{وعكسه }أي: دخولها على المقصور عليه مع جعل "الباء" للتعدية{مستعمل وجيد} مع أن "السيد" لم يقل بذلك، فالصواب حينئذ ذكره السعد، أي: بناء على ما فهمه "عبد الحكيم" في عبارته، فإن جرينا على ما نقله(سم)عنهما، فالصواب أيضا أن نقول: ذكره السعد فافهم. . وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

قد تم طبع هذه الرسالة البهية في يوم الثلاثاء المبارك، الموافق٢١ من شهر صفر سنة (١٢٩٤هـ) أربعة وتسعين ومائتين بعد الألف، من هجرة من خلقه الله على أجمل وصف، مصححة على نسخة المؤلف، على يد الشيخ علي عمرو الأزهري، غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين.

المبحث الخامس: تعقيب على دلالات "الباء" التي ذكرها الأنبابي في رسالته موضع التحقيق

ذكر الأنبابي في رسالته بعض دلالات "الباء" في اللغة، ونقل عن بعض أصحاب الحواشي مثل عبد الحكيم _مثلا_ علاقة كل دلالة بالاختصاص، **ونقد الأنبابي** زعم بعضهم أن دلالة "الباء" لها أثر على مدخولها، ونستعرض الآن أبرز الدلالات التي ذكرها في رسالته.

أولا: التعدية.

أشار الأنبابي في أكثر من موضع إلى "باء" التعدية وأحيانا **يسميها الأنبابي** "المعدية" وقد **عرفها الأنبابي** بقوله" "الباء" التي تصيّر الفعل اللازم متعديا" وعن هذه "الباء" يقول المالقي " فإذا كان الفعل لا يتعدى فأدخلتها صار يتعدى نحو قوله قام زيد، فهذا لا يتعدى ثم تقول: قام زيد بعمرو فيصير يتعدى"(١) وقال المرادي: "وقد وردت مع المتعدي في قولهم صككت الحجر بالحجر ودفعت بعض الناس ببعض. فلذلك قيل: الصواب قول بعضهم: هي الداخلة على الفاعل، فتصيّره مفعولا، ليشمل المتعدي واللازم، فإن قيل: هذه العبارة لا تشمل المثالين؛ لأن "الباء" فيهما هي الداخلة على ما كان مفعولا: إذ الأصل: صك الحجر الحجر، ودفع بعض الناس بعضا. قلت: ليس كذلك بل هي شاملة لهما، والباء فيهما داخلة على ما كان فاعلا لا مفعولا، والأصل: صك الحجر الحجر، ودفع بعض الناس بعض بتقديم المفعول؛ لأن المعنى أن المتكلم صير البعض الذي دخلت عليه "الباء" دافعا للبعض "(٢). **وتعريف الأنبابي** _رحمه الله_ تعريف يشمل ما اتفق عليه أهل اللغة بعبارة وجيزة.

ثانيا: السببية.

عرف الأنبابي "باء" السببية بقوله " "باء" السببية هي الداخلة على الحامل على الفعل" وقد اشترط الجرجاني: أن يكون حرف "الباء" متضمنا لمعنى السببية، كقولك: بنعمة الله وصلت إلى كذا،

(١) المالقي، رصف المباني ص١٤٣.

(٢) المرادي، الجنى الداني ص ٣٧.وإبراهيم الشمسان، حروف الجر ودلالاتها ص٦، مطبعة المدني، جدة، ١٩٨٧م.

وبزيد فعلت كذا، والمعنى بسبب معونة زيد لي فعلت (١) وفرق ابن عصفور بين "باء" السبب و"باء" الاستعانة: أن "باء" السبب لم تدخل على شيء وصل به الفعل إلى المفعول، ألا ترى أنك وصلت إلى أخذ الدينار (في أخذت بزيد دينارا) بنفسك من غير واسطة، إلا أنك أوقعت ذلك الأخذ بسبب زيد، و"باء" الاستعانة إنما تدخل على الأدوات؛ لوصل الفعل إلى المفعول.

ولو تأملنا المثال الذي ضربه ابن عصفور، وتأملنا قوله تعالى (فأخذهم الله بذنوبهم والله شديد العقاب) [١١ – آل عمران]، وهذه الآية التي يستشهد بها المالقي (٢)، لوجدنا شيئا من الاختلاف، حيث نستطيع القول: إن زيدا كان عونا على أخذ الدينار، ربما لا يكون آلة للأخذ ولكنه في الغالب معين، أما الذنوب التي أخذهم الله بها فليست معينة بحال، بل هي السبب والعلة الدافعة للفعل، والسبب أمر أو قضية أو فعل يكون وراء الفعل الذي يجرى من الفاعل [٣] ولعل ضابط ذلك ما ينقله المرادي عن ابن مالك أن "الباء" الدالة على التعليل هي التي تصلح غالبا في موضعها اللام (٤).

وعلل المرادي لقول ابن مالك: (غالبا) بأن ذلك احتراز من مثل قول العرب: غضبت لفلان إذا غضبت من أجله وهو حي، وغضبت به إذا غضبت من أجله وهو ميت (٥). وهذا يعكس لنا الفرق

وقال المرادي: ولم يذكر الأكثرون "باء" التعليل استغناء بباء السببية، لأن التعليل والسبب عندهم واحد، ولذلك مثلوا "باء" السببية بهذه المثُل التي مثل بها ابن مالك للتعليل (٦). وابن مالك استخدم

(١) الجرجاني، المقتصد ٢: ٦٣٨.

(٢) المالقي، رصف المباني، ص ٤٤١.

(٣) إبراهيم الشمسان، حروف الجر ودلالاتها ص٧، مطبعة المدني، جدة، ١٩٨٧م.

(٤) المرادي، الجنى الداني، ص ٩٣.

(٥) السابق الصفحة نفسها.

(٦) المرادي: الجنى الداني، ص ٠٤

مصطلحي السببية والتعليلية (١)؛ لأنه جعل السببية بدلا من الدالة على الاستعانة. (٢)"وأما "الباء" في: لقيت به الأسد وواجهت به الهلال، فهي عند التحقيق "باء" السببية، والمعنى لقيت بسبب لقيّه الأسد وواجهت بسبب مواجهته الهلال، وهي كالباء في قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر، وهذا من باب التجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر، مثله فيها مبالغة في كمالها فيه، وهو من أبواب علم البديع (٣). وجعلها ابن هاشم تحت "الباء" السببية، قال: "ومنه: لقيت بزيد الأسد أي بسبب لقائي إياه"(٤)، ومن خلال هذا العرض لأقوال النحاة يتبن لنا **أن الأنبابي** عرف تعريفا دقيقا لباء السببية ولم يدخل فيه "باء" التعليل، وقد تجلى ذلك في قوله" "باء" السببية هي الداخلة على الحامل على الفعل"

ثالثا: الصلة.

أشار الأنبابي للباء الواقعة صلة فيما نقله عن عبد الحكيم في قوله" التخصيص بمعناه، أي: جعل الشيء مختصا، أي: مقصورا عليه غيره، لكن "الباء" ليست صلة له حتى يصير مختصا، أي: مقصورا" فالباء تأتي صلة كما ذكر ذلك أبو الليث السمرقندي، وعزاه أبو حيان، والسمين الحلبي، والشوكاني لأبي عبيدة، قال أبو الليث السمرقندي: (ويقال: معناه: (اقرأ باسم ربك) كقوله: (واذكر ربك إذا نسيت) يعني اذكر ربك الذي خلق الخلائق.

قال أبو حيان اقْرَأْ مَا أُنْزِلَ عَلَيْكَ مِنَ الْقُرْآنِ مُفْتَتِحًا بِاسْمِ رَبِّكَ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: "الباء" صِلَةٌ، وَالْمَعْنَى اذْكُرْ رَبَّكَ. وَقَالَ أَيْضًا: الِاسْمُ صِلَةٌ، وَالْمَعْنَى اقْرَأْ بِعَوْنِ رَبِّكَ وتوفيقه، وجاء "بربك"، وَلَمْ

(١) ابن مالك: التسهيل، ص ٥٤١.

(٢) قارن مع قول ابن فارس: الصاحبي، ص ٦٠١.

(٣) المرادي: الجنى الداني، ص ٨٤.

(٤) ابن هشام: مغنى البيب، ص ١٠٣/١

يَأْتِ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ لِمَا فِي لَفْظِ الرَّبِّ مِنْ مَعْنَى الَّذِي رَبَّاكَ وَنَظَرَ فِي مَصْلَحَتِكَ (١). وَجَاءَ الْخِطَابُ لِيَدُلَّ عَلَى الِاخْتِصَاصِ وَالتَّأْنِيسِ.

رابعا: الآلة.

عرف الأنبابي "باء" الآلة بقوله " و"باء" الآلة هي الواسطة بين الفعل ومن فعله،" جاء في أوضح المسالك: هي "الباء"الدالة على آلة الفعل وأداته التي يحصل بها معناه، فهي الواسطة بين الفاعل ومفعوله المعنوي؛ ولذلك تسمى "باء الآلة"؛ ومثلها؛ نجرت بالقدوم. وذكر الزمخشري قولين في "باء" البسملة؛ أحدهما: أن "الباء" فيها للآلة مجازا؛ لأن الفعل لا يتأتى على أتم وجه وأكمله إلا بالاستعانة بالله. والثاني: أن "الباء" فيها للمصاحبة، وذلك تحاشيا من سوء الأدب مع الله –عز وجل–أن يجعل آلة ولو مجازا[٢].

(١) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) البحر المحيط في التفسير(١٠\٥٠٦) المحقق: صدقي محمد جميل: دار الفكر –بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

(٢) أوضح المسالك(٣\٣١) والتصريح:(٢/ ١٢).

نتائج الدراسة

أولا: تميز الأنبابي _رحمه الله_ في رسالته، حيث بحث قضية دخول "الباء" في الاختصاص والخلاف الواقع فيها بين بعض الشراح والمحشين، وكانت رسالته من هذا المنطلق فريدة في بابها وثرية في محتواها.

ثانيا: ذكر الأنبابي بعض دلالات "الباء" في اللغة العربية، فقد ذكر رحمه الله "باء" التعدية، و"باء" السببية، و"باء" الآلة، و"باء" الصلة.

ثالثا: ناقش الأنبابي الاحتمالات المختلفة في حالة دخول كل نوع من أنواع "الباء" على أسلوب الاختصاص؛ مما جعل الموضوع متكاملا من جميع جوانبه، بل مزج النحو بالصرف بالبلاغة بغيرها من علوم العربية؛ حتى وصل إلى مراده، وجعل القارئ على يقين تام من صحة استدلاله.

رابعا: أدار الأنبابي الخلاف الدائر بين اللغوين في دخول "باء" الاختصاص على المقصور أو المقصور عليه بعقل واع؛ فقد قال السعد التفتازاني: أنها داخلة على المقصور في الغالب ويجوز دخولها على المقصور عليه أحيانا، بينما رجح الجرجاني: دخولها على المقصور عليه في الغالب وجواز دخولها على المقصور أحيانا، وقد تجلت عبقرية الأنبابي _رحمه الله_ ورجاحة عقله في الجمع بين القولين، ووضع يده على مكمن الخلاف، فحصر الخلاف في تحرير مصطلح "الغالب" هذا المصطلح الذي استعمله السعد والجرجاني، لكن السعد قد استخدمه بمعنى، والجرجاني قد استخدمه بمعنى يختلف عن استعمال السعد، فالغالب في كلام الجرجاني يقصد بها العرف العام ، والأصل أن الاصطلاح يكون على العرف الخاص لا العام، يقول الأنبابي في كلام فريد "والمراد ب"الغالب" في الاصطلاح في كلامه، وفيما يأتي: العرف العام، وإن كان الاصطلاح اصطلاحا هو: العرف الخاص ؛ وذلك لأن العرف الخاص غير مختص بذلك بالنسبة للعرف العام ".

خامسا: تجلت منهجية الأنبابي العلمية الفريدة، في حفظ قدر العالمين الجليلين: التفتازاني والجرجاني، قائلا" فإن قيل: كيف يقع الخلاف بين السعد والسيد في الكثرة في الاصطلاح على ما نقله(سم)عنهما؟ _والاصطلاح مما يمكن الرجوع إليه فينظر حاله_ فهلا نظر كل منهما وقال

بالواقع؟ فالجواب: أنه لا مانع من أن كلا منهما قد نظر، فأداه نظره إلى خلاف ما أدى هو صاحبه إليه، فافهم!" وهذه منهجية العلماء الراسخين، لا يتعجلون بتخطئة أحد قبل معرفة أسباب اجتهاده.

سادسا: رجح الأنبابي دخول "الباء" على المقصور، وجعل دخولها على المقصور عليه من باب الخلاف على تعريف المصطلحات، وعرض بعض المحاولات من العلماء السابقين لحل التعارض بين التفتازاني والجرجاني ولكنها ضعفها فقد نقل عن الحفني "أن التخصيص له في اللغة معنيان، الأول: الانفراد؛ وعليه تدخل عليه "الباء" على المقصور، والثاني: عدم الشمول لشيئين فأكثر؛ وعليه تدخل "الباء" على المقصور عليه، ثم **قال الأنبابي بعين الناقد** المستبصر عن كلام الحفني "لكن كلامه لا يخلو عن شيء فتركته" مما يظهر عقلية الأنبابي النقدية.

لعلنا وقفنا من خلال هذا البحث المختصر على أستاذٍ مُتميّزٍ حصيفٍ له استقلالٌ في التناول، ومنهجٌ في الدرس قل نظيرَه بينَ نحاةِ وقتِه من أصحابِ الرسائل، ولقد أدهَشَنِي ما رأيتُه في رسالته من ثقافةٍ مُتَمَاسِكَةٍ مُتَكَاملةٍ ثابتةِ الأصول، تنمُو وتَتَّسِعُ على كلِّ معرفةٍ مُتاحةٍ أو مُسْتَخْرَجَة، حتى اكْتَمَلَتْ اكتمالا مُذهلا في كلِّ فنٍ وعِلْمٍ له صلةٌ بعلومِ الدينِ واللغة.

أردت أن **أوصي** فأقول: إن الزعم بأن مثل هذه المؤلفات من والرسائل لم تضف جديداً وإنما هي قواعد متحجرة هو زعم لا يقره الواقع؛ ذلك أن مثل هذه المصنفات تعدد ثروة علمية عظيمة خلدت مع الزمان، وحفلت بالمعارف المفيدة والآراء السديدة والنظرات المبتكرة، إضافة إلى ميزة أخرى هي أن هذه المنظومة التأليفية حفظت نصوصاً من أصول ومصادر ضاعت من يد الزمن، ولم تصلنا غير أسمائها. ومهما يكن من شيء فإن الذي ينبغي ألا ينكر بحال هو أن هذه المصنفات تشكّل جزءاً كبيراً من تراثنا الخالد الذي لا يستغني عنه الدارس مهما علا كعبه في العلوم والمعارف.

ناهيك عن التجديد في فروع العلوم اللغوية والشرعية الذي اشتملت عليها هذه المؤلفات؛ فقد جاء في الحديث عن أبى هريرة – رضى الله عنه – أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: "إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رأَسِ كُلِّ مَائَةِ سَنَةِ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا". **والحمد لله أولا وآخرا.**

المراجع

١. ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ): **الخصائص**، تحق. محمد على النجار وآخرين (مصطفى الحلبي / القاهرة،١٩٥٤م).

٢. ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ): **الصاحبي**، تحقيق. مصطفى الشويمي وسالم بن دامرجي (مؤسسة أ. بدران).

٣. ابن مالك؛ محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ): **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحق. محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي/ القاهرة،١٩٧٦م).

٤. ابن هشام؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله (٦٧١هـ): **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحق. مازن المبارك (دار الفكر/دمشق،١٩٦٤م).

٥. أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: ١٢٤١هـ) **بلغة السالك لأقرب المسالك**، المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ): دار المعارف.

٦. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، **الصحاح**، تاج اللغة وصحاح العربية: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.

٧. أحمد بن عبد النور المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحق. أحمد محمد الخراط (مجمع اللغة العربية/ دمشق١٩٧٥م).

٨. أحمد رافع الطهطاوي، **القول الإيجابي في ترجمة شمس الدين الأنبابي**، المطبعة العامرة الشرقية.

٩. أحمد مصطفى المراغي، **تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها**، نشرة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٦٩ هـ -١٩٥٠ م الطبعة الأولى.

١٠.أحمد بن عبد النور المالقي؛ (٧٠٢م) **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (المكتبة العربية/ حلب١٩٧٣م.

١١.خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ **الأعلام:** دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر –أيار / مايو ٢٠٠٢

١٢.السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (٩١١م): **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، بعناية بدر الدين النعساني (ط١، مطبعة السعاد ة/ القاهرة،

١٣.الشريف الجرجاني، **الحاشية على الكشاف**، بدون بيانات.

١٤.شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ) حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: **عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الراضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي** دار النشر: دار صادر –بيروت.

١٥. عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٨هـ): **معجم المؤلفين:** مكتبة المثنى –بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٦.المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥م): **المقتضب**، تحق. محمد عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ القاهرة ١٩٦٥م). المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم (٧٤٩م).

١٧.مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث **القاموس المحيط:** في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ –٢٠٠٥ م.

١٨. مصطفى الصاوي الجويني **منهج الزمخشري في تفسير القرآن**، دار المعارف، ١٩٥٩.